التعليم بين الماضي والحاضر والمستقبل

كتب/ أحمد راشد الصبيحي:

عند جلاء المستعمر البريطاني من الجنوب في ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٧م ونيل الاستقلال الوطني تم تشكيل أول حكومة وطنية، فكان من أبرز أولوياتها التعليم كي تنهض بالوطن بجيل متعلم في مختلف المجالات، بعد أن كان التعليم حكرا على شريحة يحددها المستعمر البريطاني، فانفتحت المؤسسة التعليمية الوطنية على كل فئات وشرائح المجتمع الجنوبي ريفاً وحضرا سهلا ووديا ذكوراً وإناثاً وبلا استثناء، حتى وصلنا إلى إعلان اليونسكو المشهود بخلو الوطن من الأمية، كما تم أيضا إقرار التعليم إلزاميًّا ومجانيًّا لكل التلاميذ والتلميذات في المدن والأرياف، فكانت تجربة مدارس البدو الرحل والذي تخرجت منها مئات الكوادر المدنية والعسكرية والقيادية، حيث كانت مزودة بالمواصلات والسكن الداخلي للطلاب وتوفير الوجبات لهم فضلاً عن مشروع التحرر من الأمية وتعليم الكبار، وفي بضع سنوات انتشرت الثورة التعليمية انتشار النار بالهشيم، في مناطق الجنوب، وتم بناء العديد من المدارس الحديثة، وعلى نطاق واسع جدًّا ،حتى وصلنا للعام ١٩٨٥م والذي أعلنت فيه منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كأول دولة في شبه الجزيرة العربية تتحرر من الأمية، إذ تقلصت الأمية في الجنوب إلى نسبة الـ ٢٪ فقط من إجمالي عدد السكان.

وحينما نتذكر اليوم نتائج الثورة التعليمية في جنوب اليمن، منذ نيل الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، حتى سنة ٩٠ وما أنجبته من آلاف الخريجين والخريجات، من الأطباء والمهندسين والأكاديميين والمعلمين والإعلاميين والأدباء والكتاب والدبلوماسيين والنخبة المتعلمة في مختلف التخصصات والمجالات، ونقارنه بما وصل إليه المستوى التعليمي والتربوي، بعد اجتياح حرب صيف ١٩٩٤م وصولا إلى اليوم، ما يجعلنا نترحم على مستقبل وطن لا مكان فيه للعلم ولا للتعليم، وكيف انحدر مستوى التعليم بعد الوحدة المشؤومة إلى أدنى مستوى، بسبب تلك السياسة ا لممنهجة بشكل منظم ومتعمد من قبل نظام صنعاء الحاكم وما أنتجه من جيل نصف متعلم ،أو نصف أمي ،وهو ما يفسر حالة الانهيار القيمي والأخلاقي والتربوي، مغلف بالشهادات المزخرفة والدرجات العلمية الجوفاء، نتيجة لعدم تطوير العمل التعليمي كما كان الحال في حكومات عدن قبل الوحدة.

فتجد أغلب المدارس تفتقر إلى تدريس منتظم، بحكم إشكاليات متعددة ،منها الوضع السياسي والاقتصادي، وانهيار سعر الصرف، وما يصاحبه من التضخم في الأسعار بشكل عام ،وتدني القوة الشرائية، وضعف المرتبات بشكل عام والمعلمين بشكل خاص، ما جعل هذه الشريحة الهامة تقبع تحت خط الفقر، وفي أدنى السلم الاجتماعي، وفي مكانة أقل بكثير مقارنة مع أيام عدن الجميلة.

بل إن أغلب المدرسين في الأرياف، يتم دفع مرتباتهم من أهالي الطلبة المغتربين، لكونهم متطوعين، وكذلك بعض المدارس في عدن، فإن الحال لا يختلف عن الريف، فمثلا مدرسة ابن ماجد في منطقة الخيسة تعاني من نقص في الكادر التدريسي، وإن وجد متطوعون من أهل المنطقة فإن المشكلة تكمن في صعوبة تأمين دفع المرتبات لهم والتي لا تتجاوز الـ ٢٥ ألف ريال يمني، وهو مثال مصغر للحالة التعليمية في عموم مناطق الجنوب.

وهذا ما نراه اليوم من تدهور وانهيار في السلك التعليمي, مقارنة مع ما كان عليه قبل الوحدة, خاصة العاصمة عدن, والتي كانت منارة للعلم, ويأتي إليها الطلاب من كل دول الخليج العربي للدراسة في جامعتها العريقة, ولكن اليوم للأسف أصبحت جامعة عدن خارج أغلب التصنيفات الدولية بفعل السياسات المتعاقبة العفاشية والإخوانية, لتراجع مخرجات التعليم فيها بعد الوحدة مع العربية اليمنية.

فاليوم أصبح الحمل على عاتق المجلس الانتقالي، لكي ينطلق بنا إلى آفاق المستقبل الواعد لأجيال الوطن ووضع الخطط، والاستراتيجيات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لإصلاح المسار نحو غدنا المشرق، بحول الله تعالى، وبعقول كوادرنا الوطنية، والتي تمرست في العمل التربوي والأكاديمي، مع التشديد على تغطية كل المدارس بالكادر الجنوبي المؤهل علميا، مع مراعاة متطلبات الاندماج مع الثورة العلمية، التي اجتاحت العالم يوم أن كنا في غياب وحدة الجهل والتخلف والانحطاط، ولنلحق بركب العلم لكي نسير في خطى العالم المتحضر لإنتاج جيل متحضر ومسلح بالعلم والمعرفة لخدمة مشروعنا التقدمي.

وختاما أتقدم بخالص شكري للمهندس بحري صلاح سالم بهادي والذي أشار إلي بفكرة التطرق إلى هذا الموضوع الحساس والذي يهم الجميع وعلى مستوى الوطن كافة، والله من وراء القصد.

إعلان المناقصة رقم (٥) لسنة ٢٠٢١م

والخاصة بخدمات التنظيف في إدارات مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن)

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (٥) لسنة ٢٠٢١م، والخاصة بخدمات التنظيف في إدارات مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية – ميناء عدن – تمويل ذاتي.

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) – المركز الرئيسي – بجانب فندق الهلال – م/ التواهي – محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات – مدير إدارة المناقصات.

تلفون : ٩٦٧٢٠٠١٦٨+ تلفاكس: ٩٦٧٢٠١٥٤١+
لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (٢٠,٠٠٠) ريال يمني لا يرد.
آخر موعد لبيع الوثائق هو يوم الأحد الموافق: ٢٠٢١/٩/١٩م.
يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم عملية الشراء واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

١. ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء, بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة من القيمة السنوية للعطاء بمبلغ مقطوع وقدره ٩٥٠,٠٠٠ ريال يمني - وبالأحرف (تسعمائة وخمسون ألف ريال يمني) صالح لمدة (١٢٠ يوما) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني أو ضمان نقدي.
٢. صورة من شهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
٣. صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
٤. صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.
٥. صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
٦. الالتزام بتعبئة كشف بالمواد والمعدات المطلوب توفيرها خلال الشهر.
٧. الالتزام بتوفير بطائق الأصل غير منتهية.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفًا ويكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

- فترة سريان العطاء (٩٠ يومًا) اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.
- يجب تقديم العطاءات إلى الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات مدير إدارة المناقصات.
- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (١١:٠٠٠) صباحًا) من يوم الخميس الموافق: ٢٠٢١/٩/٢٣م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في قاعة التسويق والإعلام بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).
- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (٢٦) يومًا من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني: www.portofaden.net